التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة وتقييمه

Cultural Diversity And Its Role In The Creation And Evaluation Of Sustainable Development

تاريخ الاستلام : 2019/05/30 ؛ تاريخ القبول : 2019/10/08

رابح بوحبيلة

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر

ملخص

لقد أظهرت التحولات العالمية الكثير من التغيرات على جميع الأصعدة. حيث أولي الاهتمام بكيفية تحقيق تنمية المجتمع، وعرفت التنمية تطورا في طبيعة قيمتها ومدلولها بغير الأوضاع والمتطلبات العصرية .

ففي المراحل الأولى كان الاهتمام مركزا على هامش الربح . ولما ظل تنامي الاهتمام بالفرد واعتباره هو الوسيلة والهدف للتنمية، انتقل التوجه نحو التنمية الإنسانية.

هذا الأمر أدى إلى الاستفسار عن كيفية الحفاظ على هذه التنمية في ظل تعاقب الأجيال المختلفة من مرحلة إلى أخرى ، ومن جهة بروز اختلافات في الرؤى والثقافات التي أفرزت تنوع ثقافي والتي تعبر عن وسيلة قيمية لإعادة تنظيم المجتمع. وهو ما يعزز من تفاعل ثقافات المجتمع واعتبارها أداة جديدة إيجابية في مجال إقامة هندسة اجتماعية لتفعيل التنمية على جميع الأصعدة وتحقيق الاستدامة بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية: التنوع الثقافي ؛ التنمية المستدامة ؛ التوازن البيئي ؛ خصوصيات ثقافية ؛ البيوثقافي..

Abstract

The global transformation produced many changes at all levels where attention was how to achieve the development of society , as it is known development in the evolution of the nature of the value and significance without modern conditions and requirements , in the beginning the focus was on profit margins while in light of the growing concern for individual and regarded as a means and gool of development is the trends humanitarian development. And this has lad to ask how to keep this development under generational succession. Which very from one stage to another, hand differences displayed on the vision and cultures that produced great cultural diversity which reflects the ad valoren tool for the reorganization of society and This Is chat enhances the interaction of the cultures of the community and consider the mechanism. Of a new positive in the Field of social engineering established to activate the development at all levels until you can achieve sustainability between the generations. But this paices the problem of our study are as follows.

Keywords: Cultural diversity , sustainable development , environmental balance , cultural , biocultural specificities..

Résumé

La transformation globale a provoqué de nombreux changements à tous les niveaux où l'attention était de savoir comment réaliser le développement de la société, car il est connu que l'évolution dans la nature de la valeur et de la singularité sans conditions et exigences modernes, à l'origine, l'accent était mis sur le profit Le développement humain est la tendance actuelle du développement humain, à la lumière de la préoccupation croissante de chacun et considéré comme un moyen de développement. C'est pourquoi nous devons nous demander comment maintenir ce développement dans la succession des générations. D'un stade à l'autre, les différences entre les mains affichées sur la vision et les cultures ont donné lieu à une grande diversité culturelle qui reflète l'outil ad valorentool pour la réorganisation de la société et This is chat renforce l'interaction des cultures de la communauté et considère le un nouveau point positif dans le domaine de l'ingénierie sociale mis en place pour activer le développement à tous les niveaux jusqu'à atteindre la durabilité entre les générations. Mais ce problème le problème de notre étude sont aussi évidents.

Mots clés: Diversité culturelle , développement durable , équilibre environnemental , spécificités culturelles , bioculturelles.

* Corresponding author, e-mail: r.bouhbila@umc.edu.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

مقدمة:

لقد عرف العالم تحولات جد كبيرة وعميقة في مجال التنوع الثقافي. إذ حملت معها العديد من التغيرات مست مجالات مختلفة، كما أنها عملت على نقل العديد من الأطر والمفاهيم من الجانب التقليدي نحو تأسيس نموذج جديد في كل الميادين، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

هذا ما جاءت به مبادئ الحكم في ضوء هذا الانتشار الرهيب للعولمة والحوكمة وما يحمله هذا التنوع الثقافي من معاني ومفاهيم، وكذا التحول السريع لمفهوم الأمن، من الأمن الصلب إلى الأمن الإنساني وتغيير في طبيعة التهديدات، في مقابل الاهتمام بتنمية البشر، على اعتبار أنه الثروة الحقيقية لكل عملية تنموية ومحاولة استدامتها في ظل وجود تنوع ثقافي تتميز به مجموعات مختلفة، لمحاولة مسايرة هذا التنوع لخلق تنمية مجتمعية متكاملة.

لذا يمكن القول أن التنوع الثقافي هو ذلك الاختلاف الثقافي، وهو حقيقة واقعية تعرفها كل المجتمعات وهذا بسبب الاختلاف بين البشر في الهويات والمصالح.

إذن فالتنوع موجود في الأجناس البشرية وفي الأنماط الثقافية والاجتماعية.ومنه نستنتج بأن هذا التنوع ليس بظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان، كما توضحه هذه الدراسة في المبحثين اللاحقين. أما صياغة إشكالية دراستنا هذه فيمكن طرحها على الشكل التالي:

إلى أي مدى يمكن تحقيق التنمية في بعدها المستدام في ظل التنوع الثقافي المجتمعي ؟

المبحث الأول: التنوع الثقافي لإحداث التنمية المستدامة

لقد تعددت تعريفات الثقافة لدى الباحثين والمفكرين واختلفت باختلاف الزمان والمكان،حيث عرفها **ب. تايلور**(B. Taylor) على أنها: "ذلك الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف، وكل ما ألبسه الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع". وعرفها كوينسي رايت(Quincy Wright)بأنها: "النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعين في حالة الاتصال المستمر بين أفراده، وينتقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الآباء وعبر العمليات التربوية"[1]

لذا تعتبر الثقافة بشكل عام الجزء الذي هو من صنع الإنسان، أو الحصيلة الإجمالية لمعارفه ومعتقداته وأخلاقياته وقوانينه وتقاليده وقيمته وقدرات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

والثقافة هنا طريقة الحياة بالنسبة لمجموعة من البشر تميزهم عن المجموعة الأخرى ماديا ومعنويا وحضاريا، لذلك فإن فهمها وتحليلها مرتبط بدراسة التنمية المستدامة على وجه الخصوص، وبالتالي على ركب التنمية أن يكون مدركا ومتفهما لثقافات مختلف الأمم، إلى جانب وعي وحرص معقولين لتأثير الثقافات الفرعية على الأنماط السلوكية، ومن ثم أثرها على استراتيجيات التنمية المستدامة.(2)

ومن ثم يمكن القول، أن الثقافة مفهوم مرتبط بمعايير السلوك والتصرف معترف بها ومقبولة من غالبية الأفراد في مجتمع ما محكومة بمنظومة معقدة من القيم المادية والمعنوية في الميادين المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الثقافي

نعني به تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافاتها. وهو يعكس الاختلافات الناتجة عن الخيارات الفردية. فالتنوع الثقافي يمثل فكرة التعايش بين أكثر من مظهر ثقافي داخل نفس الوسط المجتمعي، وعندما يكون لدى المجتمعات وجود لتغييرات ثقافية متنوعة، فإنما ذلك ينعكس في ظهور ديناميكية مجتمعية مختلفة بين تلك الكيانات الثقافية، ومع ذلك فإن التنوع الثقافي أصبح يحمل قيمة مجتمعية، هي قيمة توجيهية من شأنها أن توفر نوعا من خارطة الطريق للتنظيم الاجتماعي والثقافي والمؤسسي لمجتمعاتنا المعاصرة.(3)

فهناك تأصل لهذا التنوع في جميع الأديان، حيث جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[4]. فالتنوع البشري في الصورة واللسان والفكر والعمل.فالتنوع الثقافي هو ميراث للإنسانية جمعاء وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

وهناك العديد من المصطلحات المشابهة لهذا التنوع، منها: التعددية الثقافية، الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية. فبدون تنوع ثقافي يتعذر وجود خصوصيات ثقافية أو هويات ثقافية، حتى أن العديد من المنظمات قد أشاروا في بعض المؤتمرات إلى قدسية واحترام التنوع الثقافي مثل إعلان اليونسكو في المؤتمر العام المنعقد في 2001/11/02

بباريس خلال دورته 31، حيث أكد على أن ثروة العالم الحقيقية هي تنوعه في الحوار، وأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وتضع التنوع الثقافي في مصاف التراث المشترك للإنسانية. كما ترى بضرورة الدفاع عنه واجبا أخلاقيا ملزما لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان، وهذا بوصفه التنوع الثقافي عملية تطويرية، ومنها القدرة على التعبير والإبداع والتجدد. كما يتطلع إلى تحقيق المزيد من التضامن القائم على الاعتراف بالتنوع الثقافي وعلى الوعي بوحدة الجنس البشري وتنمية المبادلات بين الثقافات. (5)

وعلى هذا الأساس يمكن تأكيد القول على أن التنوع الثقافي يعد مصدرا لتقديم الحلول للعديد من المشاكل المعاصرة وتوفير مسارات بديلة لإيجاد إجابات لمخاوف حاضر ومستقبل المجتمع الإنساني ككل، وذلك من خلال توفير مجموعة واسعة من الخبرات والتجارب المشتركة بين العديد من الثقافات مما يولد أفكار جديدة قادرة على تطوير المجتمع ومواجهة التحديات المطروحة في جميع المجالات.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة (Sustainable development)

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية تهدف إلى تبديل البنى الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغيرات المطلوبة. (6)

لقد استخدم علماء الاقتصاد التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability)لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة. من هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة نذكر منها ما يلي:

1- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987م:** "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

2- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية –ريو دي جانيرو–1992م:** "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل".

ويمكن تلخيص التعريفات السابقة في الآتي: "الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة"(7)

ولعل مقولة التنمية: " أمست اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها".

لقد عرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986م عملية التنمية بأنها: "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".

فالتنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي:

1–**نظام حيوي للموارد:** ويعني القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة.

2–النظام الاجتماعي: نقصد منه توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.

3–النظام الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج بغية تحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى التحسين المستمر في نوعية الحياة، القضاء على الفقر بين فئات المجتمع المشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للمجتمع، تحسين إنتاجية الفقراء، تبني أنماط إنتاجية استهلاكية مستحدثة والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع. (8)

ووفقا لكل التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة، نجد أنها مستمدة من مبادئها الثلاث وهي:

التقدم الاقتصادي، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

في هذا الإطار يعبر (Hans Jonas) عن التنمية المستدامة في كتابه "مبدأ المسؤولية"، حيث يدمج المفاهيم الثلاث للتنمية من خلال الشكل التوضيحي التالي:

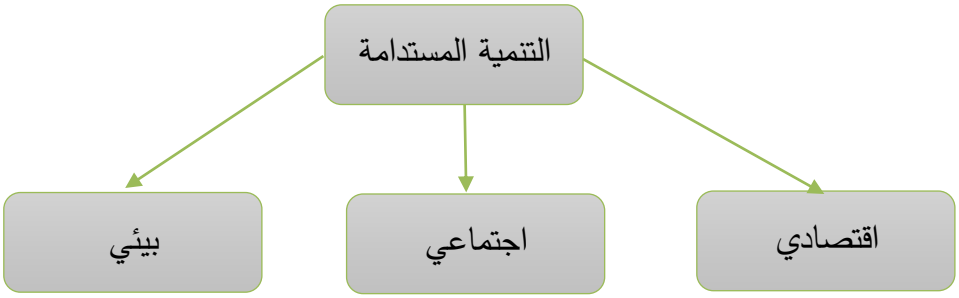

مخطط يبين الأسس الثلاث التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، حسب قمة الأرض بجوهانسبورغ لعام 1992، وهي: "الركيزة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

إذن فالتنمية المستدامة يجب أن تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد. فبدون مشاركة الحركات الأساسية، لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الراقي لأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصور نتبعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل.

ومن هنا اكتسب مفهوم التنمية البشرية رواجا كبيرا منذ 1990 ببكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمونا محددا ومضبوطا له، شمل ثلاثة أبعاد هي: تكوين القدرات البشرية، مثل رفع مستوى الرعاية الصحية وتطوير القدرات المعرفية، استخدام البشر لهذه القدرات للاستمتاع في الحياة وزيادة إنتاجية العمل، والانصراف إلى نوع ومستوى الرفاه الإنساني بجوانبه المختلفة. (9)

المبحث الثاني: العلاقة التفاعلية بين التنوع الثقافي والتنمية المستدامة

نحاول من خلال دراسة هذا المبحث تسليط الضوء على عنصرين أثنين، أحدهما يتعلق بإبراز الأفكار التي تربط علاقة التفاعل بين التنوع الثقافي والتنمية المستدامة التي جاء بها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، وكذا إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية لعام 1982 الذي يركز على الدور المركزي الذي تلعبه الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة .أما العنصر الثاني فنعالج فيه أهم النقاط التي جاء بها الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي ، مبرزا فيه هذا التنوع لتحقيق التوازن البيئي والاستدامة.

المطلب الأول: التنوع الثقافي كبعد لتحقيق التنمية المستدامة

من خلال الإقرار الذي أقره إعلان اليونسكو العالمي في مادته (3) بأن التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية، باعتبار التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد. فهو أحد مصادر التنمية بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث الرضا ببلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية مرضية.

لهذا تعد الثقافة ركيزة من ركائز التنمية وهو ما يستجيب أن تحترم نماذج التنمية خصوصية و هوية المجتمعات وأن تحترم ثقافة الأفراد وان يتعدى التمكين الحقوقي ليشمل كل الفئات الهشة ويمتد إلى الأقليات و المهاجرين والشعوب الأصلية .لان التنمية تتم بالناس

و من أجلهم وهو ما يقتضي ضرورة إشراكهم في صنع القرارات و مختلف المسارات التي تهم حياتهم.

لقد أكد إعلان ماكسيكو بشأن السياسات الثقافية لعام 1982 على الدور المركزي الذي تلعبه الثقافة في تحقيق التنمية،واعتبار أن التنمية بدون ثقافة كالجسد بدون روح،وأن مفهوم التنمية يجب أن يمتد إلى تحقيق الرفاه الثقافي الذي لا يتحقق إلا بوجود برامج تنموية تضمن إستمراريته و ديموميته.

على هذا الأساس يعتبر الحق في التنمية الثقافية للإنسان، أحد الحقوق التي تمثل رأس المال الاجتماعي يمكن تحويله إلى طاقة استثمارية عالية الإنتاجية، تؤدي إلى تطوير المعرفة و المهارات.[10]

كما انه لا يمكن الحديث عن الاستقرار السلمي للحياة، إلا في ظل إقرار حقيقي بحق كل إنسان أن يعبر عن مكونات ثقافته، عبر نشر قيم السلم والأمن والديمقراطية , لان السلم والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن الثقافة في اي بلد كان. فبدون أمن لا يمكن لأية دولة افريقية مهما كانت مؤهلاتها و مواردها الطبيعية، أن تخطو خطوة نحو الثقافة والتطور.وأية محاولة في غياب هذا الشرط مصدرها الفشل. كما أن المعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان تطلب منا المزيد من لعمل الجاد قصد تفعيل الوسائل التي تعمل على تنمية ثقافة المجتمع بين الأجيال.

وفيما يخص التنوع الثقافي في تحقيق التوازن البيئي و تحقيق الاستدامة، تبين الدراسات الثقافية أن هناك علاقة تبادلية بين التنوع الثقافي و البيولوجي و اعتبارهم تراثا مشتركا للإنسانية يجب الاعتراف به ، لأن الإنسان دوما يسعى إلى إتباع حاجياته من جراء استغلال المواد الطبيعية ، فالتنوع الثقافي قد ظهر بالتزامن مع ظهور الحركات البيئية و هذا ما أدى إلى ظهور فكرة " **البيو ثقافي** " الذي يعني تلك الوسيلة لبناء أشكال تحسيسية تربط الإنسان ببيئته الطبيعية و هو نتيجة حقيقية لعلاقة الترابط الوثيق بين التنوع الحيوي و التنوع الثقافي . [11]

فالتنمية في تكامل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية تتطلب إطار أخلاقي ليصبح التنوع الثقافي ضامنا للاستدامة و بالتالي تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي و خلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك شيء ايجابي و دائم كشرط أساسي يستطيع منه كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة و المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة و الوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية

طبقا لوجهات النظر الايكولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية لضمان مستقبل أمن من المشاكل البيئية ، و من أهداف الثقافة البيئية ما يلي : [12]

1- تحقيق الحماية و والتطوير المستدام للنظام الطبيعي و النباتي و الحيواني و كافة الأنظمة الايكولوجية من أجل الاستقرار و التحكم الطبيعي .

2- حماية المصادر الطبيعية كالتربة ، الماء ، الهواء و المناخ و التي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي و كأساس للتواجد الإنساني.

3- العمل على خط الترسيخ و توسيع فضاءات إن حرق و ذلك لخدمة أجيال مستقبلية و حفاظا على التنوع البيئي .

4- الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية و الممكن تداركها.

المطلب الثاني : تقييم مدى فعالية التنوع الثقافي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة

نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على وتوضيح فكرتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالطرح الإيجابي الذي يؤكد على الدور الفعال للتنوع الثقافي في تحقيق الاستدامة، أما الثانية فتبرز الطرح السلبي الذي يرى التنوع الثقافي كمعرقل أمام تفعيل التنمية بمفهومها الواسع . لذا تعد الثقافة أحد الأبعاد الأساسية في عملية التنمية، وبالتالي هنالك علاقة جدلية بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى المستدامة منها ، فكل واحد منهم يؤثر في الآخر ويتأثر به. لذا نجد أن الثقافة والتنوع الثقافي لهما دورا إيجابيا في تفعيل سبل التنمية منها:

أ- يعد التنوع الثقافي مصدرا لإثراء الثقافة البشرية التي يثير بها التواصل مع الثقافات الفردية المغايرة لها.

ب- ينطوي التنوع على شيء من القيم الجمالية في خلق عالم متنوع وغني في الرأي والأفكار.

ج- يخلق التنوع الثقافي مناخا تشترك فيه الثقافات المختلفة بحوار يعود بالنفع عليها للمجتمع .

د- التنوع الثقافي أساس حماية حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية بطريقة صحيحة [13]

بالرغم من الدور الهام الذي يلعبه التنوع الثقافي في وتطوير جميع المجالات من خلال التبادل الثقافي والوعي الذي يساهم في حماية الحقوق وحفظ كرامة الإنسان وتلبي كل المتطلبات حاضرا ومستقبلا إلا أنه ينبغي القول بأن التنوع الثقافي يبقى يمتاز بمجموعة من الخصائص تعد عوائق أمام تحقيق التنمية منها :

أ– اختلاف الثقافات يعرقل التواصل بين المجتمعات، فإذا كان مثلا: الاختلاف في العنصر اللغوي بين الثقافات، كثيرا ما يكون مصدر الصعوبة في التواصل.

ب– التعدد الثقافي يؤدي إلى تفكيك المجتمع وانتشار الصراعات .

ج– يعتبر التنوع الثقافي كسبب من أسباب الانحراف المجتمعي، لهذا لا بد من رفضه وعدم الاعتراف به لأنه يقطع الأواصر التي تجمع أفراد المجتمع.[14]

د– الغزو الثقافي حيث يلاحظ هيمنة الأنظمة الثقافية الأجنبية كما ونوعا في مقابل أنشطة محلية وهذا ما يفسر غياب مشروع ثقافي وطني في مواجهة فتح الأبواب للثقافات الوافدة وهذا ما يؤدي إلى الإحباط .

هـ– فشل العديد من المشاريع التنموية نتيجة تنوع واختلاف الثقافات .

خاتمة

مما تقدم يمكن أن نخلص بان ظاهرة التنوع الثقافي ليست بظاهرة جديدة، وإنما سبق تعريفها من قبل دول العالم منذ القدم. حيث أقرت العديد من الاتفاقيات والإعلانات على أهمية الإقرار بها، باعتبارها احد مؤشرات حرية وحماية الكرامة الإنسانية، وهذا ما يعزز من خدمة الإنسان. هذا ما أقره إعلان اليونسكو العالمي ومن هنا يمكن أن نضع النتائج التالية:

1– ظاهرة التنوع الثقافي ليست ظاهرة جديدة وإنما عرفتها العديد من دول العالم منذ القدم.

2– يعتبر التنوع الثقافي أحد مؤشرات حرية وحماية الكرامة الإنسانية، وهذا ما يعزز من خدمة الإنسان.

3– التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، وهو احد مصادر التنمية في مختلف أبعادها الاجتماعية، وفتح المجال للحوار والتعايش السلمي.

4– التنوع الثقافي يفتح الأبواب في المجال الاقتصادي للتعامل مع الأسواق الخارجية ورفع مستوى الإنتاج.

5– التنوع الثقافي في المجال البيئي يمنح الفرصة للاستغلال الأمثل لثروات الطبيعة وتوفير الحاجات لكل الأجيال حاضرا ومستقبلا.

قائمة المراجع:

1- نصيرة صالحي، التنوع الثقافي كآلية جديدة لتفعيل مسار التنمية المستدامة، أعمال المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي/ طرابلس (21-23) /2015/05.

2- جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2013، ص ص73، 74.

3- سناء ضيف، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، مذكرة ماجستير جامعة سطيف، قسم الحقوق، الدفعة 2013-2014، ص 07.

سورة الحجرات، الآية 13 . 4

5- إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، باريس 2001، المادة (1).

6- مأمون أحمد عبد النور، التنمية المستدامة، الأمن والحياة، العدد : 361، جامعة السودان، الخرطوم، جمادى الآخر1433هـ، ص 57.

7- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ 2002، ص ص59،60.

8- مأمون أحمد محمد النور، مرجع سابق، ص 57.

9- إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ، مرجع سابق ، المادة (3)

10- ناجي عبد النور ، الاتحاد الإفريقي و تحقيق الحكم الرشيد – دراسة مبادرة النباد – مجلة العلوم القانونية ، ملتقى الدولي الرابع حول : الاتحاد الإفريقي : (واقع و أفاق المنعقد يومي 09 – 10 / 2007)، العدد 11، كلية الحقوق، جامعة بأجي مختار – عنابة – ص 182 .

11- نصيرة صالحي ، مرجع سابق ، ص 7 .

12- عزوي ، أحمد لعمي ، الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة ، تم تصفح الموقع يوم : 06 / 11 / 2018 .

13- بيشرة محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي – دراسة تحليلية مقارنة – مذكرة ماجستير، جامعة السلمانية 2013، ص53 .

14- صادق عبشة، صورة الأقليات المسلمة والتعدد الثقافي في بريطانيا، رابطة العالم الإسلامي، تونس 2012-2013